

واقع الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية للمؤشرات والمظاهر
*the reality of food security in Algeria : a standard study
of indicators and manifestations*



رزيق جويده^{1*}، بن صغير عبد العظيم²

¹ مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس-(الجزائر)

d.rezzig@univ-boumerdes.dz

² مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس-(الجزائر)

a.bensegheir@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/05 تاريخ القبول: 2024/10/17 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتفسير واقع الأمن الغذائي في الجزائر التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغطية الفجوة في الإنتاج، ودعم الاستهلاك وهي استراتيجية مرهونة بإرادة الدول المصدرة للغذاء، وتقلبات الأسعار العالمية، ومدى قدرة الدولة على استيراد الغذاء.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر رغم تحقيقها لتحسن نسبي في مجال الأمن الغذائي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021، إلا أنها حسب نفس المؤشر لا تزال بعيدة عن تحقيق الأمن الغذائي، وللخروج من هذه الإشكالية يجب على الجزائر إعادة النظر في السياسات الزراعية وتشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية للخارج.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي – الفجوة الغذائية - الاستيراد -اللاأمن غذائي.

Abstract:

This study aims to explain the reality of food security in Algeria, which relies on importing foodstuffs to cover the gap in production and support consumption. It is a strategy that depends on the will of food exporting countries global price fluctuations, and the extent of the country's ability to import food.

This study concluded that although Algeria has achieved relative improvement in the field of food security according to the World food security Index for the year 2021, according to the same index, it is still far from achieving food security. To get out of this problem, Algeria must reconsider its agricultural policies and encourage investment in the agricultural field to achieve self sufficiency and get rid of food dependency on foreign countries.

Key words: food security- food gap – import –Food insecurity

مقدمة:

خضعت الجزائر كباقي الدول العربية للاحتلال الذي عمل على طمس هويتها واستغلال ثرواتها، كما عمل على محاولة دمجها والحاقها بالكيان الفرنسي عبر سياسات وإجراءات وصلت في نهايتها إلى مصادرة حق الشعوب في الحرية والتنمية والعيش الكريم.

وبعد الاستقلال أصبحت الجزائر في حالة تبعية في كل المجالات، وتوصف بأنها سوق مستهلكة لكل ما هو غربي. وتواجه العديد من التحديات يأتي في صدارتها تحدي الأمن الغذائي، وذلك رغم احتواءها على الموارد الطبيعية المتنوعة والمساحة الشاسعة والأراضي الخصبة والموارد البشرية الشابة القادرة على العطاء، فقط تحتاج إلى نوع من الاهتمام. وهي كلها مقومات للإنتاج الغذائي يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن الجزائر في العشرية الأخيرة خاصة، أصبحت تواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي بسبب الأزمات السياسية في المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي وتفاقم الظاهرة الإرهابية في المنطقة، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى فيروس كورونا وما صاحبه من هزات خطيرة على الاقتصاد العالمي، وانهيار أسعار النفط التي أثرت سلبا على اقتصاديات وموازن الدول الريفية. والحرب بين أكبر مصدريين للقمح روسيا وأوكرانيا التي زادت من تدهور منظومة الغذاء للدول المستوردة لهذه المادة الغذائية، إضافة إلى الظروف الطبيعية من جفاف وارتفاع للحرارة وغيرها، مما أثر على الأمن بصفة عامة والأمن الغذائي بصفة خاصة، وجعل الجزائر تسعى إلى البحث عن كيفية تأمين الغذاء، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ماهي أهم المؤشرات التي تبين لنا واقع الامن الغذائي في الجزائر؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟

- ماهي تحديات الجزائر وإمكاناتها في تحقيق الأمن الغذائي؟

- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية وجب صياغة الفرضية التالية:

- يتحدد واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة المؤشرات التي تبين أن المواد الغذائية الأساسية تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج والاحتياجات الأساسية للغذاء.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث في أكبر وأخطر تحدي تواجهه الجزائر وهو تحدي الأمن الغذائي في ظل ظروف مغاربية ودولية خطيرة ومتغيرة على كل الأصعدة، خاصة على الصعيد السياسي وما انجر عنه من مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية أثرت على المنظومة الغذائية في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الأمن الغذائي في الجزائر، وبالتالي دراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه سوف يساعد في إيجاد حلول واقعية تساهم في حل مشكلة الأمن الغذائي وتتحكم في المشاكل والتحديات التي تعيق الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأجل وصف المفاهيم النظرية للدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي والإحصائي لأجل تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر والعوامل المؤثرة في توفير واستهلاك الغذاء وتحليل أهم المؤشرات للأمن الغذائي بالاعتماد على بيانات تم إصدارها من جهات دولية وإقليمية.

تقسيم الدراسة: لأجل التحكم في دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة بمبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم العناصر والأبعاد الأمنية التي تسهم بشكل كبير في مجال تحقيق الأمن الإنساني، وذلك نظرا لدوره في تأمين أهم حقوق الانسان وهو الحق في العيش الكريم والحياة الصحية، وقد تم التأكيد على هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948. ولذا فإن موضوع الأمن الغذائي يحتل الجزء الأكبر من الاهتمامات الاقتصادية لدولة الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى اليوم، خصوصا بعد ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والزراعية خاصة مادة القمح خلال العام 2019 لأسباب اقتصادية وسياسية عدة، الأمر الذي ترتب عليه زيادات هائلة في أعباء الواردات الغذائية للجزائر.

الفرع الأول: تعريف الامن الغذائي.

لا يوجد تعريف موحد بين العلماء والباحثين الاقتصاديين للأمن الغذائي، وذلك لتباين وجهات نظرهم لهذه القضية، حيث هناك من يرى بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتوفر الغذاء للأشخاص سواء كان عن طريق الاستيراد أو الإنتاج المحلي أو بتكاملهما معا، في حين يرى فريق آخر أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون الإنتاج المحلي كافيا لتوفير الغذاء لكل الأشخاص، ذلك لأن الأمن الغذائي الذي يعتمد على الاستيراد يكون دائما عرضة للهزات الناتجة عن إرادة الدول المصدرة للغذاء.

يعرف الأمن بأنه "إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن المظهري المادي كالسكن الدائم والمستقر والرزق والغذاء الصحي والتوافق مع الغير من خلال

اعتراف المجتمع بالفرد ومكانته ودوره¹). يشير الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأن الأمن الغذائي تحقق له إذا امكنه الحصول عليه عند الطلب. ويعني حسب منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، كما عرفه البنك الدولي بأنه: "حصول كل الناس وفي كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة و سليمة"². وهذا التعريف يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الإكتفاء الذاتي بإعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج الإحتياجات الغذائية. إذن الأمن الغذائي هو حينما يتاح للأشخاص في جميع الأوقات الحصول بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة ومؤكدة وتلبي إحتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة.

ومنه يمكن القول بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمكن جميع البشر وبصفة مستمرة ودائمة من الحصول على الغذاء الكافي والسليم وتوفر فرص العمل لكي يستطيعون شراء وتأمين الغذاء لأجل العيش الكريم والحياة الصحية.

جاء الاهتمام المتزايد بقضية الغذاء في ضوء تزايد عدد الأفراد الذين يعانون الجوع والفقر في الدول النامية هنا نجد نظرية مالتس للسكان الذي توقع أنه في نهاية القرن 18 حدوث مجاعات نتيجة لزيادة السكان (بمتوالية هندسية) بمعدلات تفوق معدلات زيادة إنتاج الغذاء (بمتوالية عددية)³. حسب هذه النظرية انه كلما زاد عدد السكان في العالم كلما ازدادت حدوث المجاعات في هذا العالم. وان ذلك ناتج عن زيادة عدد السكان بوتيرة تفوق بكثير زيادة الإنتاج العالمي للغذاء.

الفرع الثاني: أركان الأمن الغذائي.

يرتبط تحقق الامن الغذائي بضرورة توافر مجموعة من المتغيرات كسيادة الكفاءة الإنتاجية لتوفر وعرض المواد الغذائية مع وجود الدعم والمساندة من طرف مؤسسات النظام، بحيث تتمكن كل الفئات في المجتمع على اختلاف مستوياتها المادية من الوصول للغذاء وتحقيق تغذية صحية وكافية. ومنه يمكن القول أن هناك أربعة عناصر في حال توفرها فإن الامن الغذائي يعتبر محقق في دولة ما⁴ وهي:

نوال، بن قلو، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2019، ص 38

² محمد مصطفى، سالت ، التنمية الزراعية المستدامة وهران الامن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 48

³ Population 1 the principle of on An Essay, Malthus. T.R 8, Population, 47, P-P 245-247

⁴ كمال الدين بن عيسى، و فتيحة كبري، تحدي الامن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية من خلال الفترة (2015/1995) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2017، ص 138

(1)- توفر الغذاء: ويعني عرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والاستيراد بشرط أن يكون الانتاج المحلي أكبر من الاستيراد. حتى يكون هناك مجال لتجنب صدمات استيراد السلع الغذائية التي من الممكن أن تكون لأي سبب مثل الحرب الروسية الأوكرانية التي كانت سبب في انقطاع الإمداد الأوكراني بالقمح إلى الدول المستوردة لهذه المادة الغذائية الحيوية.

(2)- الوصول إلى الغذاء: ويكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج مع مراعات مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

(3)- التوزيع العادل للمواد الغذائية على مختلف أطراف وطبقات المجتمع بما يضمن استخدامه والاستفادة منه لكل طبقات المجتمع دون تمييز , يكون ذلك من خلال قدرة الدولة على التغلغل في كل المناطق والجهات البعيدة والنائية لإيصال الغذاء لكل الافراد في المجتمع.

(4)- بالإضافة إلى عامل الزمن والاستقرار الذي يضمن استقرار العوامل الثلاثة السابقة ويحقق الاستدامة.

(5)- غير أن الباحثين أدركوا أن المعروض من الغذاء قد يكون متاح بكميات كافية على المستوى القومي أو المجتمع ككل لكن يوجد فئات في المجتمع بدون القدرة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء¹.

المطلب الثاني: أنواع الأمن الغذائي والأمن غذائي.

الفرع الأول: أنواع الأمن الغذائي وانماطه.

الغذاء من اكبر التحديات التي تواجه الدول، اذ تحاول كل الدول توفيره لمواطنيها سواء عن طريق انتاجه محليا، وهنا نقول بأن الدولة تحقق اكتفاءها الذاتي من الغذاء، وبالتالي الخروج من دائرة التبعية الغذائية. أو تكون الدولة تؤمن غذاء مواطنيها عن طريق استيراده من الخارج كالدول الريعية، هنا تكون الدولة في حالة تبعية غذائية، وتكون عرضة للهزات والأزمات التي تحدث على المستوى العالمي، ما يجعلها غير مستقرة داخليا وتابعة اقتصاديا وسياسيا للخارج.

(1)-أنواع الأمن الغذائي: من حيث الطريقة التي توفرها الدولة الغذاء للمجتمع، هناك نوعان من الامن الغذائي هما:

- الامن الغذائي المطلق: ويعني قدرة الدولة على إنتاج غذائها بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أي تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمعنى أن الدولة تستطيع تحقيق الطلب الكلي على الغذاء مما تنتجه من غذاء، أي إنتاج غذائها محليا بما يلبي احتياجاتها الغذائية مع إمكانية تحقيق فائض للتصدير.

¹ A. sen. poverty and famines: An essay on entitlement and deprivation UK. oxford University press. 1983. Pp45

-الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة الدولة على تأمين الغذاء من المواد والسلع الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من متطلبات السكان من الغذاء أي تأمين الغذاء حتى ولو كان جزء منه عن طريق الاستيراد.

(2)- تعريف الأنماط الغذائية: هي النظم ذات التأثيرات البيئية المنخفضة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتسهم في حياة صحية لأجيال الحاضر والمستقبل، وهي مستدامة وحمائية وتحترم النوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وهي مقبولة ثقافيا وسهلة المنال وميسورة اقتصاديا وكافية وأمنة وصحية غذائيا. ومن الناحية العملية يختلف تكوين النظام الغذائي المتنوع والمتوازن والصحي وفقا للاحتياجات الفردية مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ودرجة النشاط البدني والسياق الثقافي والأغذية المتاحة والعادات الغذائية وغيرها¹. ويحدد النمط الاستهلاكي لمجتمع من المجتمعات ضمن منطقة جغرافية معينة بدخل الأسرة المكونة للشريحة الاجتماعية التي تصنف إلى²:

- الشريحة الفقيرة: التي تعتمد في استهلاكها للغذاء على السلع النشوية والسكريات والبروتينات النباتية وتقلل من البروتينات الحيوانية لارتفاع أسعارها، ويظهر عندهم علامات سوء التغذية خاصة عند الأطفال والنساء الحوامل

-الشريحة المتوسطة: تركز على استهلاك البروتينات والنشويات والدهون النباتية وقليل من الدهون والبروتينات الحيوانية دون المعدلات العالمية.

-الشريحة ذات الدخل الجيد: يتاح لها ما ترغب من الاستهلاك، وتعاني نسبة عالية من أفرادها من السمنة وداء السكري والأمراض الأخرى الناتجة عن الإفراط في تناول الدهون والمنتجات الحيوانية.

الفرع الثاني: اللاأمن الغذائي والفجوة الغذائية:

(1)- اللا أمن الغذائي: يحدث اللا أمن غذائي كنتيجة لعدد من الصدمات التي تمس عدد من القنوات التي يمكن ذكرها كما يلي³:

- صدمات الإنتاج مثل فقدان المحاصيل الزراعية نتيجة لكوارث طبيعية كالفيضانات التي تقضي على المحاصيل الزراعية أو الحفاف الحاد وارتفاع درجات الحرارة، أو حروب، أو غيرها، أو عدم كفايت الإنتاج الزراعي.

¹ اللجنة الدائمة للتغذية للامم المتحدة ; الانماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة. تاريخ النشر 2017، تم الاسترداد 2024 ، ص15، من <https://www.unscn.org>

² الموسوعة العالمية للأغذية، الغذاء في العالم، تاريخ النشر 2018، تاريخ الاطلاع 2024، تم الاسترداد من: <https://www.rab-ency.com>

³ كمال الدين بن عيسى، وفتيحة كبيري. تحدي الامن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية من خلال الفترة(1995/2015). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2017، صفحة 138.

- صدمات العمل كفقدان الوظيفة أو انخفاض الأجور. مثل ما حدث في الجزائر سنة 1995 حيث تم تسريح العمال مما عرضهم للبطالة.

- صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار.

- صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي الذي يمس مداخل الأسر وتقع في خطر الأمن الغذائي، حيث هناك حوالي 754 مليون نسمة في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يتواجد معظمهم في الدول النامية حسب احصائيات المنظمة العالمية للأغذية لسنة 2019.

(2) - الفجوة الغذائية: وهي الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد، وتعني أيضا مقارنة السلع الغذائية الرئيسية المنتجة محليا بالسلع الغذائية المستوردة من الخارج وما هو متاح منها للاستهلاك¹. فالجزائر قامت باستيراد ما يقارب أو يتجاوز ما نسبته 22,34% من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة من 2009 إلى 2020، حيث استوردت خلال سنة 2020 ما قيمته 6701,1 دولار أمريكي من المواد الغذائية من إجمالي الواردات الكلية المقدرة بـ 34665,4 دولار أمريكي من نفس السنة²، وهذا يساهم في اتساع الفجوة الغذائية التي تكون ناتجة عن عدم التوازن بين السلع المعروضة من المواد الغذائية الرئيسية والطلب عليها، حيث يكثر الطلب ويقل العرض وبالتالي تلجأ الدولة إلى استيراد هذه السلع لتغطية الطلب. وهذا بدوره يجعل الدولة التي تعتمد على استيراد غذائها دائما في تبعية غذائية، ومن ثم التأثير على القرار السياسي الداخلي والخارجي (السياسية الخارجية). على اعتبار أن الغذاء أصبح بمثابة سلاح استراتيجي تستخدمه الدول التي لها القدرة على تصدير المواد الغذائية لتؤثر على الدول المستوردة للغذاء.

تتأثر الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي بعدد من العوامل ومنها زيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك إلى جانب استخدامات جديدة لمحاصيل الحبوب تمثلت في إنتاج الوقود الحيوي مما انعكس في زيادة الطلب وبالتالي نقص المتاح منها للغذاء، كما تتأثر بالارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية الذي تشهده الأسواق العالمية³.

¹ حسن، بعلي، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007/2014. مجلة الشريعة والاقتصاد، 2016، صفحة 214

² عبد الحليم، الحمزة، دور التكامل الإقتصادي و الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، شهادة ماجستير، 2012، ص 104.

³ المرجع السابق، ص 105.

المطلب الثالث: عقبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر والتي تتعلق بالموارد الطبيعية وكيفية استغلالها بالطريقة المثلى بما يحقق استدامتها ويدفع بالنمو في القطاعات الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى معوقات أخرى والمتمثلة في حالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية وارتفاع مستويات الهدر... وغيرها من العقبات التي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

الفرع الأول: العقبات الطبيعية وهي العقبات والتحديات التي لا يتدخل فيها الانسان وانما هي التي تحدث بفعل الظروف الطبيعية ومنها:

(1)- تعاني الجزائر من شبه الجفاف وشح في مصادر المياه التي تتعرض لضغط واستنزاف كبيرين فمعظم أراضيها تمتد عبر أقاليم مناخية جافة وشبه جافة تتميز بتدني مستوى التساقط السنوي وعدم انتظامها كما تزداد حدة الجفاف إلى درجة تؤدي إلى كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة. ولهذا عملت الجزائر مؤخرا لدفع شبح الجفاف والعطش وضمان امنها المائي على رفع عدد محطات تحلية مياه البحر إلى 19 محطة في أفق 2024، اذ جرى برسم البرنامج الأول انجاز 11 محطة على الشريط الساحلي بقدرة إنتاجية 2,11 مليون متر مكعب يوميا، تهدف هذه الاستراتيجية الوطنية للمياه 2021-2030 إلى تغطية العجز في مياه الشرب، كما انفقت الحكومة الجزائرية على البحث والتطوير الزراعي سنة 2019 ما قيمته 20,57 مليون دولار وذلك في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي وتطوير انتاجه وتنويعه.

(2)- التصحر وتدهور الأراضي والتعرية، والبيئة الزراعية كلها تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على إنتاجية المساحات الزراعية. حيث تنتشر ظاهرة التصحر في الجزائر في مساحات كبيرة من الأراضي الرعوية والزراعية، ومن العوامل المسببة لظاهرة التصحر: الرياح، أو المياه، أو التملح، وغيرها. حيث بلغت المساحات المتضررة من التصحر بحوالي 14 مليون هكتار.

مع العلم ان الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر عرفت تحسن ملحوظ حيث انتقلت مساحتها من 8183,74 ألف هكتار سنة 2001 إلى 8563,67 ألف هكتار سنة 2019 وهذه الزيادة راجعة للإصلاحات التي عرفها القطاع من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي سنة 2009 الذي بفضلله تم استصلاح مساحات واسعة من الأراضي في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز¹.

¹ ياسمينه بوراس، و محمد غردي، واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة الابداع، 2023، ص54.

(3)- وفقا لبرنامج الاغذية العالمي فإن معدل انعدام الأمن الغذائي عرف ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي منذ عام 2019 كنتيجة حتمية لأزمة وباء كورونا والتغيرات المناخية ، وقد وصف البرنامج عام 2022 بأنه عام من الجوع غير المسبوق حيث يعاني 202 مليون شخص حول العالم من الجوع¹. والجزائر كباقي دول العالم تعرضت لجائحة كورونا، وتسببت في حدوث صدمات في العرض والطلب بسبب غلق الحدود، وتوقف التجارة الخارجية، معظم النشاطات التجارية الداخلية من خلال غلق المحلات التجارية باستثناء بعض المحلات لبيع المواد الغذائية، وزيادة أسعار السلع الغذائية وتكاليف النقل. وانخفاض الطلب على المواد الخام الجزائرية التصديرية، وتراجع الاستثمار الأجنبي، ومداخل السياحة، وغيرها، كلها عوامل أثرت على الأمن الغذائي.

(4)-حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2019 فإن مساحة الغابات في الجزائر تقدر 1978,8 ألف هكتار وهي مساحة صغيرة مقارنة بالمساحة الكلية الشاسعة², كما انها في تقلص مستمر بفعل تصرفات الانسان من القطع العشوائي للأشجار وغزوا الاسمنت وبناء المساكن, إضافة إلى إشكالية الحرائق التي تتعرض لها كل صائفة خاصة بين سنتي 2021/2023, وبذلك فهي تتصف بمحدودية مواردها الغابية, رغم أن الجزائر تحتوي على كنز من الثروات الطبيعية الغير مستغلة في أغلبها بسبب غياب الإرادة السياسية المعتمدة على الربح البترولي لتأمين الغذاء فمثلا نجد ولاية تندوف الغنية بالمناجم مثل منجم (بلاوة) الغني بالحديد وولاية الأغواط ذات المؤهلات الفلاحية كالرعي والثروة الحيوانية والاراضي الخصبة الزراعية وولاية أدرار التي تتميز بمساحات شاسعة تصلح لاحتضان فلاحه الحجم الكبير وتسمح بإطلاق مدينة اقتصادية مساحتها لا تقل عن 100 مليون متر مربع, وتجلب الاستثمارات في المجالات البتروكيماوية وأبحاث المياه والزراعة والصناعات الغذائية وغيرها من الكنوز المهمة³.

الجدول رقم 01-مساحة الغابات في الجزائر من سنة 2017 – 2019 (ألف هكتار).

السنة	2017	2018	2019
مساحة الغابات	1971,2	1978,8	1978,8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, المجلد (38), 2019م.

¹ خديجة عرفة, "الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية تحديات متزايدة", تاريخ النشر 2022, تاريخ الزيارة جويلية 2023 من الموقع

<http://www.siyassa.org.eg/news/18422>

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية, اوضاع الامن الغذائي العربي لعام 2019 , تم الاسترداد من: <http://www.aoad.org> , ص12

³ بشير مصيطفي, نهاية الربيع : الأزمة و الحل, الجزائر, جسر للنشر والتوزيع, 2016, ص-ص 39-44.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان مساحة الغابات في الجزائر تكاد تكون نفسها في كل سنوات الدراسة، وهذا دليل على عدم الاهتمام عمليات التشجير وتوسيع المساحات الغابية في الجزائر.

الفرع الثاني: العقبات والتحديات التي يتدخل فيها الانسان. وهي التحديات التي تحدث بفعل الانسان أو التي تحدث بفعل الطبيعة ويساهم في زيادة حدة خطورتها الانسان ومنها:

1- الهجرة من الارياف إلى المدن وعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي حيث يتوزع أعداد سكان الجزائر والمقدرة بحوالي 44مليون نسمة حسب تقديرات 2023، وتظهر البيانات ان عدد سكان الجزائر إزداد بمقدار 719 ألف أي بنسبة +1,6% بين عامي 2020 و 2023 , وأن 49,1% من سكان الجزائر إناث و50,9% من الذكور وأن ما نسبته 75% من السكان يتواجدون في المناطق الحضرية، في حين يسكن في المناطق الريفية ما نسبته 25% , كما تعتبر القوى العاملة الزراعية أحد عناصر الإنتاج الرئيسية والتي بلغت نسبتها 22,52% من اجمالي القوى العاملة الكلية والتي أصبحت غير فاعلة في المجال الفلاحي بسبب توجيهها للبحث عن العمل في المجالات الأخرى الصناعية والإدارية. أي البحث عن العمل في القطاع الخدماتي.

الجدول رقم 02: نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالجزائر بين سنوات: 2016- 2020.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	23,47	24,03	21,36	21,21	22,52

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

نلاحظ ان نسبة العمالة في المجال الزراعي قليلة جدا مقارنة بالعمالة في مجال الصناعة والخدمات وهذا يدل على ان الفئة القادرة عن العمل والشباب خاصة تكره العمل في مجال الزراعي

2-الحرب الروسية الأوكرانية أثرت على التجارة الخارجية من خلال توقف الإمداد الروسي والأكراني بمادة القمح , وهي المادة الرئيسية في الغذاء للمجتمع الجزائري.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية استيراد المواد الغذائية.

إن عملية استيراد الغذاء لا تمثل حلا حقيقيا لتأمين الغذاء حيث أصبحت هذه العملية تخضع لاعتبارات سياسية، إذ أصبح الغذاء يعد سلاحا فتاكاً تلجأ إليه الدول المصدرة للغذاء من أجل الهيمنة

والضغط على الدول المستوردة له لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية هناك. كما أنه في ظل التهديدات البيئية الحالية وموجة الحر والجفاف التي تجتاح معظم دول العالم فإنه من الممكن للدول المصدرة للغذاء أن تخطط لحضر الصادرات الغذائية نتيجة لنقص الماء أو المردود الإنتاجي للغذاء كما فعلت السعودية سنة 2019 وهو ما يمثل قلقا للدول المستوردة، وخطرا على الأمن الغذائي للدول المعتمدة على استيراد الغذاء¹. ومن العوامل المؤثرة في عملية استيراد الغذاء نجد:

الفرع الأول: أسعار السلع الغذائية.

تستورد الجزائر جزءا معتبرا من حاجتها للغذاء لأجل تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية وخاصة من المواد الأساسية، غير أن أسعار هذه السلع وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر على قدرة الدولة في تأمين هذه السلع لمواطنيها، وقدرة المواطنين في الحصول عليها. إذ تعتبر أسعار السلع الغذائية من أكثر المتغيرات ذات الأثر المباشر على إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شرائها والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، إذ يقلل الكميات المستهلكة من السلعة أو العزوف عنها، ويلجأ للبحث عن البدائل الأخرى التي تحقق له الإشباع.

الجدول 3: الرقم القياسي لأسعار الغذاء المستهلك في الجزائر لسنوات (2017-2018-2019).

السنة	2017	2018	2019
الرقم القياسي لأسعار الغذاء المستهلك	169,6	147,4	111,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2019 حول أوضاع الأمن الغذائي العربي.

من خلال تحليل معطيات الجدول 3 نلاحظ تراجع قيمة الرقم القياسي لأسعار الغذاء المستهلك خلال هذه السنوات، وهذا دليل على توجه الجزائر لوضع استراتيجية لتنمية الفلاحة كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي سنة 2009 الذي فضله تم استصلاح مساحات واسعة من الأراضي في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، مما شجع التوجه للإنتاج الفلاحي، إذ قدر إنتاج القمح بالجزائر لسنة 2019 بـ 3876,9 ألف طن في مساحة قدرت بـ 1975,0 ألف هكتار. كما تراجع الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية بشكل ملحوظ في ظل جائحة كورونا والأزمات التي تلتها مما يدل على توجه الجزائر إلى البحث عن بدائل داخلية للإنتاج المحلي.

¹ احمد سعيد نوفل، وآخرون، التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية، ط1، بيروت، : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص262.

الفرع الثاني: -مستويات دخول الأفراد.

من المعلوم أن مستويات دخول الأفراد تعبر عن القدرة الشرائية وعلى استهلاك الكميات المطلوبة لمواجهة احتياجاتهم الغذائية، وتوجد مؤشرات عديدة للتعبير عن القدرة الشرائية منها: الدخل النقدي، والدخل الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هنا سوف نركز على نصيب الفرد من الدخل القومي في الجزائر كما هو موضح في الجدول 4:

الجدول رقم 04: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القوة الشرائية خلال الفترة 2015-2018م

(بالأسعار الجارية) (دولار /فرد).

السنة	2015	2016	2017	2018	معدل التغير بين 2015- 2018 (%)
الجزائر	14711	15050	15266	15622	6,19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية لعام 2018.

من خلال دراسة وتحليل القيم الموجودة بالجدول رقم 4 نلاحظ ان نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي لا ينمو أو يزداد بنفس الوتيرة التي تزداد بها أسعار السلع الغذائية، وبالتالي فهو ضعيف مقارنة بالزيادات في أسعار السلع الغذائية، فإذا نظرنا إلى نسبة التغير أي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي بين سنة 2017 و 2018 نجدها تقدر بـ 2,33 % وهي نسبة قليلة جدا.

الفرع الثالث: -معدلات نمو السكان. تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزا بالنظر إلى أهميتها سواء من الجهة النظرية أو العملية باعتبارها المؤشر الرئيسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية كالصحة والتعليم السكن الغذاء.... وكل الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

تؤثر الزيادة في أعداد السكان على استهلاك الغذاء بدرجة كبيرة، ويتوقف اتجاه متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك على علاقة معدل الزيادة في المتاح من الاستهلاك بمعدل النمو السكاني. وتشير إحصائيات السكان ان عدد سكان الجزائر بلغ سنة 2016 40836000 نسمة، بنسبة نمو ديمغرافي قدرت بـ 2,17%¹. وارتفع عدد السكان بالجزائر إلى أكثر من 44 مليون نسمة حسب احصائيات 2023، وتشير التوقعات انه سنة 2030 سيرتفع عدد السكان إلى أكثر من 51,3 مليون نسمة، وسنة 2050 سيقارب 60 مليون نسمة. وهذا ما يترتب عليه زيادة في الطلب على الغذاء، وهو ما يشكل تحديا كبيرا على الجزائر في توفير الغذاء بكميات كبيرة وكافية لتأمين الغذاء²

¹ عدالة العجال، وسهيلة شيخاوي.. نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية. مجلة الباحث الاقتصادي، 2018، ص7.

² محمد علال، الجزائر تحصي مواطنيها .. وتوقعات تجاوز الـ 50 مليون نسمة، shy news، 2023، عربية، تم الاسترداد من

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

لأجل معرفة واقع الأمن الغذائي وظاهرة الاستهلاك في الجزائر ارتأيت الاستناد إلى مجموعة من

المؤشرات ودراستها لمعرفة مدى تحقيق الأمن الغذائي فيها وهي:

الفرع الأول: مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

لأجل معرفة مدى تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية نقوم بدراسة

وتحليل نسبة الصادرات والواردات الغذائية من الصادرات والواردات الكلية بين سنوات 2016-2020.

الجدول رقم 5: دراسة نسبة الصادرات والواردات الغذائية من الصادرات والواردات الكلية وتطور قيمة

الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة (2016-2020)، الوحدة مليون دولار أمريكي %

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية إلى اجمالي الصادرات	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية إلى اجمالي الواردات	الفجوة الكلية	الفجوة الغذائية
2016	30027,6	349,1	1,16	46059,2	7603,0	16,51	16031,6-	7253.9-
2017	35191.1	328.3	0.93	47089.5	7212.1	15.31	11898.4-	6883.8-
2018	41797.3	342.9	0.82	46333.1	7385.9	15.94	4535.8-	7043-
2019	35823.5	410.6	1.15	41934.12	6925.9	16.52	6110.62-	6515.3-
2020	22483.1	477.6	2.12	34665.4	6701.1	19.33	12182.3-	6223.5-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الكتاب السنوي للإحصائيات

الزراعية العربية .

من خلال تحليل قيم هذا الجدول نلاحظ ان نسبة الصادرات الغذائية في الجزائر قليلة جدا مقارنة مع الصادرات الكلية، مع العلم ان الصادرات الغذائية الجزائرية تتمثل بصفة أكبر في التمور والبطاطا وزيت الزيتون، كما نلاحظ ان الصادرات الغذائية عرفت نموا نوعا ما خلال سنتي 2019 و 2020 وهذا بسبب الحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع التصدير وتنويعه، غير انها تبقى ضئيلة مقارنة بالواردات الغذائية التي عرفت ارتفاعا كبيرا بسبب النمو السكاني وقصور الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب على الغذاء. فالواردات الغذائية تشكل قيمة كبيرة من قيمة الواردات الكلية، وتأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لجملة الواردات، كما

نلاحظ ان نسبة الواردات الغذائية إلى اجمالي الواردات تتجاوز 15% في كل سنوات الدراسة وهي نسبة كبيرة تؤكد ان الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفير غذائه محليا خاصة المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والقمح والدقيق والزيوت والحليب والسكر وهي مواد تحتل الصدارة من حيث الواردات.

الفرع الثاني: مؤشر المتاح للاستهلاك من الغذاء. وهو حصيلة العملية التجارية للمجموعات السلعية مضافا إليه الناتج المحلي الكلي منها. وتعتبر الحبوب الأكثر استهلاكاً لدى الفرد الجزائري حيث تشكل مكونا هاما ورئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي، وحسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2020 فإن إنتاج القمح قد انخفض مقارنة بعام 2019 إذ بلغ إنتاج القمح في الجزائر بحوالي 6.2% من مجموع انتاج الدول العربية الخمسة المتصدرة لإنتاج القمح بنحو 44%¹.

الجدول رقم 6: الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الجزائر للفترة 2016-2020 الوحدة: الف طن، مليون دولار امريكي.

السنة		2016	2017	2018	2019	2020
جملة الحبوب	الإنتاج	2942,3	3478,1	6065,9	5633,5	4393,1
	المتاح للاستهلاك	16379,2	16370,3	22788,1	22811,2	17478,2
القمح والدقيق	الإنتاج	1937,6	2436,5	3981,2	3876,9	3106,0
	المتاح للاستهلاك	10159,9	10155,2	10968,5	11788,1	10998,7
الارز	الإنتاج	00	00	00	00	0,3
	المتاح للاستهلاك	110,5	130,0	87,2	128,7	139,7
الشعير	الإنتاج	919,9	969,7	1957,3	1647,7	1213,1
	المتاح للاستهلاك	1821,2	1511,3	2039,3	2343,9	2090,0
جملة الباقوليات	الإنتاج	88,5	107,2	146,3	146,6	115
	المتاح للاستهلاك	285,8	212,3	405,5	370,8	306,5
جملة الزيوت والشحوم	الإنتاج	-	99,4	101,4	115,8	249,9
	المتاح للاستهلاك	1147,2	977,8	978,2	1038,0	1252,1
جملة الفاكهة	الإنتاج	4802,4	4942,7	4779,8	5006,1	4552,0
	المتاح للاستهلاك	5067,1	4978,3	4740,8	4885,3	4736,5
السكر	الإنتاج	00	00	00	00	00
	المتاح للاستهلاك	1357,8	1692,0	642,4	1156,0	1318,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقال ل: لعلام لامية و بنون خير الدين، بعنوان: دراسة تحليلية لوضعية

الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر.

من خلال ملاحظة وتحليل معطيات الجدول رقم 6 يتبين ان الجزائر مازالت تعتمد على الاستيراد لتأمين غذائها , إذ نلاحظ ان المواد الأساسية كالحبوب والقمح الإنتاج المحلي فيها ضئيل مقارنة بما هو متاح

¹ لامية لعلام، و خير الدين بتون، دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2020. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 2023، ص-ص 214-215.

للاستهلاك أي ان الجزائر تغطي العجز الغذائي عن طريق الاستيراد وهو ما خلق فجوة غذائية كبيرة , أما السكر والأرز فإن الجزائر لا تنتجها وتعتمد كلياً على استيرادهما، وفيما يخص جملة الفواكه فإن الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك يكاد يكونان متساويان في كل سنوات الدراسة وهو ما يعني ان الزراعة في الجزائر يمكن القول انها تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبة الفواكه, كذلك ما يمكن ملاحظته انه سنة 2018 عرفت ارتفاعات في كل المنتجات -باستثناء الأرز والسكر وجملة الزيوت والشحوم- ثم عادت للانخفاض سنة 2019, وحسب احصائيات لمنظمة الأغذية والزراعة العربية فإن انتاج القمح في الجزائر قدر بـ 2,1 طن/في الهكتار , واجمالي الإنتاج منه قدر بـ 2000 – 4000 الف طن. اما فيما يخص شعبة المنتجات الحيوانية فإن الجزائر حققت نتائج جيدة في انتاج البيض والاسماك واللحوم البيضاء تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات.

الجدول رقم 7: الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك من السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الجزائر للفترة 2016-2020,

الوحدة : الف طن, مليون دولار أمريكي

السنة		لحوم حمراء		لحوم بيضاء		الاسماك		البيض		الالبان ومنتجاتها	
	الإنتاج	للإستهلاك	المتاح		للإستهلاك	المتاح		للإستهلاك	المتاح		للإستهلاك
2016	536,6	604,4	302,8	301,8	102,1	132,6	167,3	99,8	3719,0	4616,5	
2017	543,9	595,0	529,8	528,3	108,3	123,3	394,2	394,3	3521,2	3924,9	
2018	529,0	561,1	482,0	481,6	120,4	138,2	314,0	316,0	3280,0	3913,1	
2019	504,2	539,6	264,1	263,4	104,9	116,2	341,6	341,7	3189,2	4278,9	
2020	505,9	539,6	292,6	292,2	86,9	96,6	308,5	309	3354,7	4625,4	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقال لعلام لامية وبنون خير الدين بعنوان: دراسة تحليلية لوضعية الفجوة

الغذائية للسلع الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020

ما يمكن ملاحظته عند تحليل ودراسة الجدولين ان الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة تساهم فيها الحبوب والقمح والدقيق والبقوليات والسكر والأرز بشكل كبير .

الفرع الثالث: مؤشر الاستفادة من الغذاء. يمثل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأسرة والمعرفة والعادات الغذائية التي تحدد بها الأسرة نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره وكيفية توزيعه واستهلاكه داخل الأسرة كما يمثل عنصر الاستفادة من الغذاء الاستخدام البيولوجي الذي يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله والاستفادة منه. وهذا يتطلب توفير بيئة مادية صحية

ومرافق صحية مناسبة ومياه صالحة للشرب بالإضافة للفهم والوعي بالرعاية الصحية المناسبة ونظافة إعداد الطعام وتخزينه. يقاس مؤشر الاستفادة من الغذاء بـ: التنوع، والجودة التغذوية للوجبات الغذائية، وسلامة الغذاء.

أما فيما يخص الأسعار الحرارية التي يتحصل عليها الفرد الجزائري فان المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية يوفر كميات معتبرة من الأسعار الحرارية قدرت سنة 2020 بـ: (3442 كيلو كالوري / للفرد/ اليوم)، وهو بذلك يزيد عن المتوسط العالمي الذي قدر بـ: 2977 (كيلو كالوري / الفرد/اليوم)، حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية¹. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: إمدادات الطاقة في الجزائر(كيلو كالوري / للفرد/ اليوم.)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأسعار الحرارية	3417	3443	3383	3382	3493	3442

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2020، والكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مؤشر القوى العاملة ومعدل البطالة.

(1)- مؤشر السكان والقوة العاملة: يقدر عدد سكان الجزائر حسب احصائيات 2023 بـ 44 مليون نسمة، وهو ما يشكل تحديا لجهود ومسارات التنمية، كما أن الهجرة من الأرياف للمدن وتدني مستوى الأجور في المجال الزراعي وقلة الإمكانيات والوسائل الحديثة، وعزوف الشباب عن العمل في المجال الفلاحي. كلها عوامل أدت إلى قلة القوة العاملة الزراعية مقارنة بالقوى العاملة الكلية. كما هو موضح في الجدول 9.

الجدول 9: نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالجزائر

السنة	2019	2020
نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية	21,21	22,52

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2020 .

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول ان نسبة العمالة الزراعية سنة 2020 ارتفعت قليلا مقارنة بسنة 2019 لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالعمالة الكلية.

(2)- مؤشر معدل البطالة: البطالة تعني تقلص فرص الحصول على العمل، وتؤثر على الاقتصاد إذ تجعل السكان أكثر عرضة للجوع وانعدام الأمن الغذائي. وتعتبر زيادة فرص العمل من التدابير الداعمة للفقراء وسكان الريف لتعزيز رأس المال البشري وتساعد الناس على الاستفادة من سوق العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للأسر وتحد من الهجرة إلى المدن. مما يؤدي في النهاية إلى ضمان الأمن الغذائي. غير أنه ما يلاحظ حسب بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو ارتفاع معدل البطالة في الوطن العربي، اذ نجد معدل البطالة مرتفع في الجزائر، حيث بلغت البطالة حسب احصائيات البنك الدولي في الجزائر 11% ولذا نجد الحكومة الجزائرية منشغلة بظاهرة البطالة نظرا لما ينجم عنها من آثار بليغة على المجالات الاجتماعية والاقتصادية فهي إفناء للطاقة الشبابية التي لا يمكن التفريط بها. كما أن البطالة تقود إلى الفقر ومن ثم الانحراف، كم تؤدي كما لتقلص حصيلة الضرائب على الدخل التي تشكل أحد أهم موارد الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثاني: مؤشر معدل التضخم والانفتاح التجاري.

(1)- مؤشر معدل التضخم: هو من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية، سواء على مستوى الأسر أو الدولة. هو يعني الزيادات في أسعار المواد الغذائية التي تؤدي إلى نتائج سيئة على الأمن الغذائي والتغذية من خلال التأثير على معدلات الفقر والبطالة أي التأثير على الحياة الاجتماعية عامة وعلى برامج الحماية الاجتماعية، كما تؤثر على الاقتصاد الكلي والقدرات التنافسية للصادرات.

أما بالنسبة للجزائر فإنه رغم الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة الجزائرية للرفع من قيمة الدينار الجزائري وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، لم ينخفض معدل التضخم ، ووفق بيانات موقع "ترايدينغ إكونوميكس" فإن معدل التضخم في الجزائر خلال شهر جوان من سنة 2023 قدر بـ 9,1% وبذلك فهي تحتل المرتبة 33 عالميا حسب تقرير اقتصاديات التجارة لسنة 2023¹.

(2)- مؤشر الانفتاح التجاري: ويقاس بـ نسبة قيمة التجارة (مجموع قيمة الصادرات والواردات وإعادة التصدير) منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ ايمان مزاح. تقرير دولي يكشف معدل التضخم في الجزائر سنة 2023، تاريخ النشر 17/08/2023، تاريخ الزيارة 01/09/2024، تم الاسترداد من <https://www.awras.com>

تعطي الجزائر أهمية للسياسات التجارية لضمان مستويات كافية من الأمن الغذائي. فتحسين التجارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة توافر الغذاء من خلال تسريع حركة البضائع عبر الحدود وضمان تسليم الغذاء في الوقت المناسب لسد فجوات العرض ليتناسب مع الطلب الكلي على الغذاء.

وحسب الجريدة الرسمية الجزائرية في 8 / 11 / 2023 وقانون المالية التصحيحي الذي تضمن جملة من التدابير التي تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية وتعزيز الأمن الغذائي ودعم برامج الاستثمار العمومي، فإنه من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 5,3% مدفوعا بنمو قطاع المحروقات بـ6,1%، ارتفاع نسبة الناتج المحلي بـ4,9%، وينتظر أن ترتفع الصادرات إلى نحو 53 مليار دولار بزيادة قدرها 6,5 مليارات دولار، كما يرتقب أن تصل واردات هذه السلع إلى 41,5 مليار دولار¹.

خاتمة:

من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الدالة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، تبين أنها رغم تحقيقها لتحسن نسبي في بعض المواد الغذائي كاللحوم البيضاء والبيض والبطاطا إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الأمن الغذائي خاصة في مجال الحبوب والقمح و تعتمد بصورة كبيرة على استيراد هذه المواد، وتستورد بصورة كلية بعض المواد الغذائية كالسكر والبن والأرز، وهو ما اسهم في اتساع الفجوة الغذائية.

يمكن ذكر اهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

01- إن الجزائر رغم توفرها على العديد من الإمكانيات والموارد الطبيعية إلا أنها غير مستغلة، وأن الأمن الغذائي غير محقق فيها. وذلك بسبب عدم تبني استراتيجية ناجحة لتأمين الغذاء للمواطنين.

02- والاعتماد شبه الكلي على استيراد المواد الغذائية خاصة الأساسية، بدلا من الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي، لتوفير المواد الغذائية والتخلص أو على الأقل التقليل من الاستيراد.

03- الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة تساهم فيها الحبوب والقمح والسكر والأرز بالقسط الأكبر

04- استيراد الغذاء من الدول الأجنبية يعني التحكم في مصير الشعوب والدول المستوردة من خلال الرضوخ للضغوط الاقتصادية والسياسية بما يمكن الدول المصدرة من فرض شروطها على ما تصدره من المواد الغذائية وفق مصالحها وبما يخدم سياساتها.

بعض الاقتراحات:

1- العمل على تهيئة القطاع الفلاحي والاهتمام به وتطويره وإمداده بالوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة للري والزراعة، والموارد البشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال الاستعمال العقلاني لها.

¹ CNBC عربية، قانون المالية الجزائري يتوقع أن يصل نموا بـ 53 مليار دولار، تاريخ النشر 17 / 08 / 2023، تاريخ الزيارة 23 / 10 / 2024، تم الاسترداد من: <https://www.cnbcarabia.com>

2- تحفيز الشباب على العمل في المجال الفلاحي من خلال تحفيزات مادية ومعنوية، مثل رفع الأجور للعمال في المجال الفلاحي، وإقامة دورات تكوينية، وتقديم تسهيلات للشباب للاستثمار في هذا المجال... الخ.

قائمة المراجع:

- الحمزة، عبد الحليم، دور التكامل الإقتصادي والزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي (شهادة ماجستير). تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012
- اللجنة الدائمة للتغذية للأمم المتحدة، الانماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة، تاريخ النشر 2017، تاريخ الزيار 2024، تم الاسترداد من: <https://www.unscn.org>
- الموسوعة العالمية للأغذية، الغذاء في العالم. تاريخ النشر 2018، تاريخ الزيارة 2024، مت الاسترداد من: <https://www.rab-ency.com>
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي لعام 2019، تاريخ النشر 2019، تاريخ الاطلاع 15 / 05 / 2024، مت الاسترداد من : <http://www.aoad.org>
- العجال، عدالة، وشيخاوي، سهيلة، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية، مجلة الباحث الاقتصادي.
- بوراس، ياسمين، وغردى، محمد، واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الامن الغذائي. مجلة الابداع، 2023
- بن عيسى، كمال الدين، وكبير يفتيح، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية من خلال الفترة (1995/2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2017
- بن قلووش، نوال، الامن البيئي و دوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر، (شهادة دكتوراه)، جامعة وهران، 2019
- بعلي، حسن، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2007/2014. مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 12، 2017.
- مصيطفي، بشير، نهاية الربع : الأزمة و الحل، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2016.
- نوفل، احمد سعيد وآخرون، التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014
- لعلام، لامية، وبتون، خير الدين، دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2020. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 2023.
- مراح، ايمان، تقرير دولي بكشف معدل التضخم في الجزائر سنة 2023، تاريخ النشر 17 / 08 / 2023، تاريخ الزيارة 01 / 09 / 2024، تم الاسترداد من: <https://www.awras.com>

- علال، محمد الجزائر تحصي مواطنيها .. وتوقعات تجاوز الـ 50 مليون نسمة، shy news، 2023، عربية، تاريخ النشر 2023/09/18، تاريخ الزيارة 2024/07/12 تم الاسترداد من الموقع:

<https://www.shynewsarabia.com>

- عرفة، خديجة، "الآمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية تحديات متزايدة"، تاريخ النشر 2022، تاريخ الزيارة جويلية 2023 تم الاسترداد من : <http://www.siyassa.org.eg/news/18422>

- CNBC عربية، قانون المالية الجزائري يتوقع ان يصل نموا بـ 53مليار دولار، تاريخ النشر 8 / 11 / 2023، تاريخ الزيارة 23 / 10 / 2024، تم الاسترداد من: <https://www.cnbcarabia.com>

- A. sen. .poverty and famines: An essay on entitlement and deprivation UK. oxford University press. 1983. Pp45

- Malthus.T R, An Essay on the principle of Population 1998 ,Population,47,P-P 245-247